فلسطين: لا صلح مع الإقصائيّة!

حيدر عيد ❖

طالبت الثوراتُ العربيّة منذ بداياتها بالديمقراطيّة التعدديّة شعارًا رئيسًا استُشهد من أجله العديدُ من خيرة أبناء الأمّة العربيّة. لم تتميّز أيٌّ من هذه الثورات بشعاراتٍ إيديولوجيّةٍ ضيّقةٍ لا تحترم اختلافَ الرأي. ولم تقم على ثنائيّاتٍ إقصائيّةٍ تحتكر الحقيقةَ في إطار الحزب الواحد، مع وجود بعض الحالات الاستثنائيّة الهامشيّة. في هذه الثورات، اجتمع اليساريُّ مع اليمينيّ، والإسلاميُّ مع العلمانيّ، والمسلمُ مع المسيحيّ، والمرأةُ مع الرجل، في النضال من أجل بناء حياةٍ ديمقراطيّةٍ سليمةٍ تقوم على احترامِ الآخر الوطنيّ بغضّ النظر عن توجّهه الإيديولوجيّ.

❖ كاتب وأستاذ جامعيّ فلسطينيّ.

كذلك كانت انتخاباتُ العام ٢٠٠٦ في كلٍّ من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة «فرصةً» لفلسطينيي البانتوستانيّين للتخلّص ممّن ارتأوْا أنه قد فشل في إنجازِ ما وَعَدَ به عبر توقيع اتفاقيّات أوسلو ــ من استقلالٍ وطنيٍّ على ٢٢ ٪ من أرض فلسطين التاريخيّة، مع تأجيل حقّ عودة اللاجئين، وتأجيل المساواة التامّة لسكّان فلسطين ٤٨. وكانت انتخاباتُ ١٩٩٦ قد أفرزتْ ثقافةً معاديةً للديمقراطيّة، مبنيّةً على عقيدةٍ أمنيّةٍ عالمثالثيّة؛ ومن ثمّ جاء التصويتُ عام ٢٠٠٦ بشكلٍ يعاقب إفرازاتِ ١٩٩٦، أملاً في بناءِ قاعدةٍ جديدةٍ تقوم على احترام التعدديّة بعيدًا عن الإقصائيّة البغيضة.

الفارق بين ما يحصل في العالم العربيّ الآن من تحوّلاتٍ ديمقراطيّة عبر مخاضٍ كبير، وما حصل في الضفّة وغزّة، يكمن في وجودِ احتلالٍ استيطانيّ كلاسيكيّ في الحالة الثانية، يتناقض وجوديًّا مع مبدإ الديمقراطيّة التعدديّة؛ وبالتالي كان يستحيل إقامةُ انتخاباتٍ إلّا بموافقة الاحتلال الذي لم يتوقّع النتائج التي جاءت بما لا يشتهيه (الملاحَظ في هذا السياق أنّ إسرائيل، في الوقت الذي سمحتْ فيه بإقامة انتخابات مرتين في الضفّة وغزّة، تحمل موقفًا معاديًا للتحوّلات الديمقراطيّة في العالم العربيّ!).

تكمن المشكلة الحقيقيّة في ما قد تفرزه الانتخاباتُ من نجاحِ اتجاهٍ ينقلب على هذه الآليّة الديمقراطيّة بمنطقٍ إقصائيٍّ ينطلق من رؤية العالم برمّته من خلال نظّاراتٍ إيديولوجيّةٍ تحصرُه في ثنائيّة أبيض/أسود، خير/شرّ، فتصبح وجهةُ نظر أحد الأطراف هي الحقيقة المطلقة التي تمثّل الخير/ الأبيض في مواجهة الشر/ الأسود الذي لا يمكن التصالحُ معه. وقد اشتُهر الرئيس الأمريكيّ السابق، جورج بوش، بمقولته: «إنْ لم تكن معنا، فأنت مع الإرهابيين» وهو منطق أدّى إلى كوارثَ في العراق وأفغانستان، وإلى مقتل الملايين في سبيل ترسيخ الطريقة/الثقافة الأمريكيّة في الحياة. هذه هي الإيديولوجيا الإقصائية، وأبشعُها تَمثّلَ في: الفاشيّة، وبشكلٍ ما في الستالينيّة، والأپارتهايد، والكولونياليّة، والصهيونيّة، وفي بعض الأحزاب والحركات التي لا ترى إمكانيّةً للتعايش مع أيّ «آخر» لا ينتمي إلى منظومتها الفكريّة.

لأهميّة هذا الموضوع، تحديدًا في سياق التغيّرات الثوريّة نحو حياةٍ ديمقراطيّةٍ واسعةٍ في ظلّ الربيع العربيّ بشكلٍ عامّ، والسياقِ الفلسطينيّ بشكلٍ خاصّ، علينا محاولة فهم أعمق لمفهوم الإيديولوجيا وتعريفاته المتعدّدة.

❖❖❖

تركّز معظمُ التعريفات على الطريقة التي ترى فيها الطبقةُ المهيمنةُ العالمَ، فتسعى إلى إعادة إنتاج قيمها وإلى ترسيخها والدعاية لها، ومن ثمّ ضمان استمرارها وسيطرتها، لكي تصبح ثقافةَ المجتمع بأسره. وليس هنا سياق الحديث عن الطبقات المهمّشة و إيديولوجيّاتها المقاوِمة للثقافة السائدة.

تكمن المشكلة الحقيقيّة في إنكار أنّ الإيديولوجيا الفئويّة جزءٌ فحسب من ضمن حقائق. وإذا تمّت رؤيةُ التاريخ الإنسانيّ من زاويةٍ إيديولوجيّةٍ ضيّقة، فإنّ خطر إلغاء الآخر حتميّ. وهذا ما يسمّيه الروائيُّ الكبير بهاء طاهر «الكهفَ المعتم» الذي خرجتْ منه كلّ الشرور التي عرفتها الإنسانيّة:

«تبدأ فكرةٌ وتنتهي شرًّا. أنا على حقّ، ورأيي هو الأفضل. أنا الأفضل، إذن فالآخرون على ضلال. أنا الأفضل لأنّي شعبُ الله المختار، والآخرون أغيار. الأفضل لأنّي من أبناء الربّ المغفورة خطاياهم، والآخرون هراطقة. الأفضل لأنّي شيعيّ، والآخرين سنّة؛ أو لأني سنّيّ، والآخرين شيعة. الأفضل لأنّي أبيض، والآخرين ملوّنون؛ أو لأنّي تقدميّ، والآخرين رجعيون. وهكذا إلى ما لا نهاية... كلّ ذلك القتل (الحروب) لأنّ القاتل دائمًا هو الأفضل، هو الأرقى، وعجلة المجازر تدور طول الوقت لتستأصلَ الآخرين الأغيار، أعداءَ الربّ، أعداءَ العقيدة الصحيحة، أعداءَ الجنس الأبيض، أعداءَ التقدّم... الأعداء دائمًا وإلى ما لا نهاية... إحذرْ من هذه الطريق ياولدي! إحذرْ لأنه يبدأ من هنا، وينتهي هناك. يبدأ بأنت مخطئ، وينتهي بأنت تستحقّ القتل!»

❖❖❖

كان الموقف الذي اتخذه العديدُ من «الديمقراطيين» الفلسطينيين الرافضين للنتائج «المفاجئة» لانتخابات ٢٠٠٦ هو أنّ التناقض الآن ينبغي أن يكون مع الإسلاميين؛ ومن ثم فإنّ الموقف «الصحيح» هو عزلُهم، ولو أدّى ذلك إلى اتّخاذِ مواقفَ مشتركةٍ مع الولايات المتحدة وإسرائيل وأنظمة الرجعيّة العربيّة.

الأنكى أنّ بعضهم كان قد برّر حصارَ غزّة عقابًا لحركة حماس، أو دافع باستماتة عن التنسيق الأمنيّ مع قوات الاحتلال، وعَدَّ كلَّ مَن يدعو إلى احترام نتائج العمليّة الديمقراطيّة انتهازيًّا أو ذا ميول إسلاميّة أو يمينيّة دفينة!

على الطرف الآخر، طرفِ حركة حماس، تدهور الخطابُ الإقصائيُّ في المرحلة الأخيرة. فقد أُطلقتْ تصريحاتٌ ناريّةٌ تفيد بأنّ «لا صلح مع العلمانيّة والعلمانيين،» وأنّ «الصلح هو أولًا مع الله.» وتنوسي أنّ فوز حركة حماس جاء من خلال عمليّةٍ ديمقراطيّة تقوم على مبدإ «حكم الشعب للشعب،» وأنّ أبجديّة العمليّة الانتخابيّة تكمن في قبول نتائجها. لكنْ، تبعًا لهذه التصريحات، لو أفرزتْ نتائجُ الانتخابات القادمة، وإنْ تحت حراب الاحتلال كسابقتِها، فوزَ تيّاراتٍ علمانيّة، فلن تقبلها حركةُ حماس.

غير أنّ نظرةً سريعةً إلى حركة التحرير الفلسطينيّة تظهر لنا أنّ معظمَ التنظيمات الفلسطينيّة ذاتُ خلفيّة علمانيّة: فاليمين العلمانيّ مسيطرٌ على منظّمة التحرير والسلطةِ الوطنيّة، واليسارُ (الأكثر علمانيّة) ممثَّل هو الآخر في المنظّمة. فإنْ لم تكن هناك إمكانيّة «للصلح» مع هذه التيّارات ذات التاريخ

النضاليّ الهائل، فمع مَن سيكون؟! وهل تعني هذه التصريحات أننا على خصام تناقضيّ مع فكر إدوارد سعيد، وأدب غسان كنفاني، وشعر محمود درويش، ورسوم ناجي العلي، وكلّ شهداء الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؟!

حين جاء الرئيس التركيّ (الإسلاميّ) طيب رجب أوردوغان لزيارة مصر، قوبل بترحيب واستقبالات حاشدة تصدّرها الإخوانُ المسلمون. وتطوّع بعضُهم بطرح فكرة مبايعة أردوغان خليفةً للمسلمين لنجاحه في حكم تركيا، و«لإعطائه صورةً مشرّفةً للحكم الإسلاميّ،» ولمواقفه في كثير من القضايا الدوليّة، وعلى رأسها القضيّة الفلسطينيّة. ولكنّه في كلمته أمام جامعة الدول العربيّة دعا المصريين «إلى بناء مصر العلمانية.» وفي برنامج حواريٍّ على إحدى المحطات، دعا المصريين إلى صياغة دستورٍ يقوم على مبادئ العلمانيّة:

«الآن، في هذه الفترة الانتقاليّة في مصر، وما بعدها، أنا مؤمنٌ بأنّ المصريين سيقوّمون موضوعَ الديمقراطيّة بشكلٍ جيّد، وسوف يرون أنّ الدول العلمانيّة لا تعني اللادينيّة، وإنما تعني احترامَ كلّ الأديان وإعطاءَ كلّ فردٍ الحريّةَ في ممارسة دينه. وعلى المنوط بهم كتابةُ الدستور في مصر توضيحُ أنّ الدولة تقف على مسافةٍ واحدةٍ من كلّ الأديان، وتكفل لكلّ فردٍ ممارسةَ دينه... العلمانيّة لا تعني أن يكون الأشخاص علمانيين؛ فأنا مثلاً لستُ علمانيًّا، لكنني رئيسُ وزراء دولةٍ علمانيّة... ٩٩٪ من السكّان في تركيا مسلمون، وهناك مسيحيون ويهود وأقليّات، لكنّ الدولة في تعاملها معهم تقف عند النقطة نفسها، وهذا ما يقرّه الإسلامُ ويؤكّده التاريخُ الإسلاميّ...»

❖❖❖

تكمن المشكلة في ما قد تفرزه الانتخاباتُ من نجاح اتجاه ينقلب على الآليّة الديمقراطيّة بمنطقٍ إقصائيٍّ ينطلق من رؤية العالم برمّته من خلال نظّاراتٍ إيديولوجيّة.

إنّ منطق الإقصائيّة نقيضٌ لكلّ ما نناضل من أجله، من حريّةٍ ومساواة وعودة. وهو منطقٌ عانته البشريّةُ قرونًا من الزمن. فمحاكمُ التفتيش القروسطيّة في أوروبا قامت في الأساس على هذا المبدإ: إمّا أن تقبل بالتفسير الكنسيّ الكاثوليكيّ، أو أن تُعتبر مهرطقًا. كان ذلك في وقتٍ أبدعتْ خلاله الثقافةُ الإسلاميّةُ بانفتاحها على الحضارات والثقافات الأخرى والاستعارة منها بما يفيد التطورَ الإنسانيّ، إذ كلُّ شيء خاضعٌ للتدقيق والتمحيص. وما الجدل الفكريّ بين ابن رشد والغزالي إلّا تعبير عن زمنٍ آخر، زمنٍ أنتج فيه المفكّرون فكرًا حرًّا أسّس لنهضةٍ فكريّةٍ إنسانيةٍ انطلقتْ في الغرب في القرون اللاحقة وكانت استكمالاً لثقافاتٍ إنسانيّةٍ أخرى.

يقول المفكّر الفلسطينيّ عزمي بشارة في إحدى تغريداته:

«الوطنيّ اذا تطرّف في حالة حربٍ قد يقصف مدنَ الآخرين، فيُدان على ذلك. والقوميّ إذا تعصّب يبرّر قصفَ مدن الشعوب الأخرى، فيُدان على ذلك. والأصوليّ السلفيّ إذا بغى يشرعن العنفَ ضدّ من يعتبرهم كفّارًا. والطائفيّ إذا تجبّر يبرّر العنف ضدّ أبناء الديانات الأخرى، وهو يُدان على ذلك...»

هي الإقصائيّة في حالاتها المختلفة، من تعصّبٍ إلى تطرّفٍ إلى بغي إلى تجبّر. والخاسرُ دائمًا هو مجموعُ الشعب المتنوّع المشارب، المتعدّد الثقافات. الخاسر هو الديمقرطيّة التعدديّة. الخاسر هو تراثنا المتشعّبُ الجذور، وتاريخُنا المليء بالعطاء من الفئات الدينيّة والفكريّة والسياسيّة المتعدّدة. الخاسرُ هو الحريّة.

غزّة